OCT 84

تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨٤
المجلد الرابع عشر العدد ١٠

النشرة الاخبارية لمنظمة العفو الدولية

أسبوع سجناء الرأي

النساء المنسيات

هناك قاسم مشترك بين راهبة بوذية في فيتنام واحدى دعاة المساواة بين الجنسين في غواتيمالا واستاذة جامعية في قسم القانون في ملاوي ألا وهو ان كل واحدة منهن هي سجينة من سجينات الرأي .

فالراهبة البوذية التي تدعى **تيتش نوتري هاي** لا تزال في الحجز الانفرادي في معتقلات الشرطة منذ القاء القبض عليها في ايار / مايو الماضي .

اما **أليدافويا** من غواتيمالا فلا تزال مفقودة منذ ١٩٨٠ عندما اختطفت من منزلها . وتشير الدلائل الى ان رجال الامن المرتدين ملابس مدنية قد قاموا بعملية الاختطاف .

والامرأة الثالثة هي **فيرا شيروا** البالغة من العمر ٤٤ عاما والتي تقضي وزوجها أرتون طاورتون شيروا احكاما بالسجن مدى الحياة في ملاوي بعد ادانتهما بتهمة الخيانة في ايار / مايو ١٩٨٣ . ولم تسمح السلطات بتوكيل محام للدفاع عنهما في المحاكمة . وكانت السلطات قد اصدرت حكما بالاعدام على الزوجين في بداية الامر وقضيا ما يزيد على عام واحد في انتظار اعدامهما قبل صدور حكم عليهما بالرأفة في حزيران / يونية من هذا العام .

لقد ورد ذكر كل من النساء الثلاث في سلسلة من القضايا التي القي الضوء عليها في هذا العدد من النشرة الاخبارية وذلك ليتوافق ذكرها مع « اسبوع سجناء الرأي » والذي يجري الاحتفال به اعتبارا من ١٥ الى ٢٠ تشرين الاول / اكتوبر من هذا العام . وشعار الاحتفال لهذا العام هو النساء في السجون » .

ان محنة النساء المنسيات تتطلب لفت انتباه الرأي العام العالمي اليه . فالاحتفال باسبوع سجناء الرأي في السابق قد سلط الضوء على ما تعانيه فئات مختلفة من السجناء مثل اعضاء نقابات العمال والاطفال والمعتقلين لفترات طويلة والمدافعين عن حقوق الانسان. اما في هذا العام فتشير منظمة العفو الدولية الى ان النساء يشكلن عددا كبيرا من سجناء الرأي في العالم وتشمل قضاياهن قطاعا واسعا من المهن والاقطار والايديولوجيات والثقافات .

لقد عانت النساء شتى انواع الظلم والتعسف على ايدي الحكومات في السنوات الاخيرة ضد مواطنيها كالحجز السياسي والاعتقال دون محاكمة وعمليات « الاختفاء » والاعدامات المجاوزة للقانون .

وكذلك **رينالدا بيريرا بلازا** ، وهي احدى قادة نقابات العمال في شيلي ، لا تزال « مفقودة » منذ

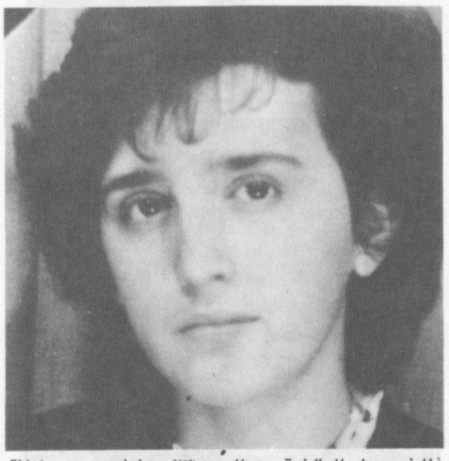

آنا فوجيك البالغة من العُمر ٢٣ عاما وهي مواطنة يوغسلافية مقيمة في باريس . القي القبض عليها عندما كانت تقضي عطلة في يوغسلافيا عام ١٩٨٣ وهي الان في السجن بعد الحكم عليها بتهمة نشر « الدعاية المعادية »
(انظر صفحة ٢)

احتجازها قبل ثماني سنوات وكانت في ذلك الوقت حبلى في الشهر الخامس من الحمل . كما اعتقلت السلطات في جنوب افريقيا بشكل متكرر **فلورنس اميكزي** ، وهي من ابرز عضوات احدى المنظمات النسوية في البلاد ، دون تقديمها الى المحاكمة وقامت بتقييد حرية انتقالها بموجب اوامر الحظر التي اصدرتها طوال ما يزيد على عشرين عاما .

ويرجع تعرض النساء الى المعاملة السيئة والتعسف الى اسباب شتى . فقد جرى اعتقال بعضهن بسبب معتقداتهن اما البعض الاخر فبسبب انضمامهن الى حركات المعارضة السياسية . كما ان بعض النساء قد لعبن دورا في نشاطات نقابات العمال في بلدانهن او سعين الى تشكيل تنظيمات للفئات الفقيرة في المدن والمناطق الريفية .

وقد تعرض بعض النساء الى المعاملة التعسفية وذلك لقيامهن بدور فعال في الكشف عن انتهاكات حقوق الانسان في بلدانهن . ففي بلدان عديدة تمتد من الارجنتين والسلفادور الى جنوب افريقيا والفلبين والصين ، لعبت النساء ادوارا فعالة في حملات الدفاع عن حقوق الانسان ولهذا فقد لقين العواقب بسبب ذلك .

فتقضي **تاتيانا اوسيبوفا** البالغة من العمر ٣٥ عاما والتي تعمل مُشغّلةً للكومبيوتر ، حكما بالسجن والنفي الداخلي لمدة ١٠ اعوام في الاتحاد السوفييتي بعد اتهامها بالقيام بنشر « الدعاية والتحريض ضد الاتحاد السوفييتي » . وتاتانيا هي احدى المدافعات عن حقوق الانسان وكانت عضوا في جماعة موسكو هلسنكي للمتابعة غير الرسمية والتي شكلت لغرض متابعة مراعاة احكام حقوق الانسان التي نص عليها القانون النهائي لمؤتمر هلسنكي المنعقد في ١٩٧٥ . وقد قامت السلطات بحبس معظم اعضاء الجماعة المذكورة منذ تاريخ انعقاد المؤتمر المذكور .

لقد اضربت تاتيانا عن الطعام اكثر من مرتين منذ ادخالها احد معسكرات العمل في عام ١٩٨١ ، مطالبة مقابلة زوجها الذي هو احد سجناء الرأي ايضا ومحتجز في معسكر عمل آخر يبعد اكثر من ١٠٠٠ كيلومتر عن معسكرها .

واثناء قيامها باضراب عن الطعام من كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٢ الى آذار / مارس ١٩٨٣ ، فقدت ٢٥ كيلوغراما من وزنها . وذكرت التقارير ان السلطات اوثقت يديها عند اجبارها على تناول الطعام . ولم يعرف الى الان فيما اذا كانت السلطات قد سمحت لها برؤية زوجها .

قد يشكل النشاط الذي مارسته أليدافويا ، وهي احدى الداعيات الى المساواة بين الجنسين ، في الدفاع عن حقوق المرأة في غواتيمالا سببا من اسباب « اختفائها » منذ اربعة اعوام مضت . فقد تم اختطافها عند عودتها من المنفى في المكسيك وذلك لزيارة امها المريضة . فقد اجبرها رجال مسلحون على الدخول في سيارتهم ثم اخذوها الى مكان مجهول ولم يشاهدها احد من ذلك الحين ، مثلها مثل آلاف من المواطنين الغواتيماليين الذين تم اختطافهم بنفس الطريقة .

وكانت أليدا عضوا نشيطا من اعضاء منظمة العفو الدولية اثناء وجودها في المنفى . فقد شاركت في الحملات الداعية لاطلاق سراح سجناء الرأي ، والمطالبة بمحاكمة السجناء السياسيين محاكمة عادلة ، ووضع حد لعمليات التعذيب والاعدامات .

ومن بين النساء اللاتي خبرن بشكل مباشر الجهود التي تبذلها منظمة العفو الدولية ، امرأة تدعى فارخندا بخاري ، وهي احدى المسؤولات عن التنظيمات النسائية التابعة لحزب الشعب الباكستاني المحظور نشاطه في البلاد والتي تعيش حاليا في الخارج . وقد قامت السلطات بسجنها ثلاث مرات عقب قيامها مؤخرا بفرض الاحكام العرفية في باكستان وقد احتجزتها في الحجز الانفرادي في قلعة لاهور القديمة حيث تعرضت للتعذيب . فقد حرمت من النوم وتعرضت للضرب واطفاء السجائر المشتعلة في جسدها .

فارخندا بخاري

وعندما قامت السلطات بنفيها ، سعت منظمة العفو الدولية الى الاتصال بها واجراء الترتيبات اللازمة لاخضاعها لفحص طبي وادخالها احدى المستشفيات لتلقي علاجا طبيا ثم بعدها سعت المنظمة الى حث احد البلدان على قبولها كلاجئة سياسية .

وبهذا الشأن ذكرت فارخندا قائلة « لاننسى ، انا وعائلتي ، العون الذي قدمته لنا المنظمة . فقد قام اعضاء الفرع المحلي التابع للمنظمة ...

البقية على صفحة ٢

هذا العدد ...

يسلط هذا العدد من النشرة الاخبارية الضوء على النساء في السجون ، وهو شعار اسبوع سجناء الرأي لهذا العام والذي يجري الاحتفال به من ١٥ الى ٢٠ تشرين الاول / اكتوبر الجاري . وتنشر قضايا المناشدة على الصفحات ٢ و٣ بينما تجد مواد اخبارية اخرى على صفحة ٤

ملف هذا الشهر عن التعذيب يتناول موضوع تعذيب النساء .

تتمة صفحة ١

... بزيارتي في بيتي بين وقت وآخر وكانت بيننا الكثير من المشاعر الانسانية المشتركة والامل للمستقبل والغضب للأهانة التي على البشر مواجهتها بسبب ضآلتهم المزعومة ولا سيما في بلدان العالم الثالث » .

وتضيف فارخندا قائلة « لكن رغم كل ذلك فان الحب ، الذي منحني اياه وعائلتي هؤلاء الناس العطوفون سيبقى رصيدا ثمينا لحياتنا الى الابد » .

وتحاكي كلمات فارخندا كلمات امرأة اخرى تبعد عنها آلاف الاميال وهذه المرأة هي **يوليا فوزنيسكايا** التي كانت سابقا احدى سجينات الرأي . وكتبت شاعرة لينينغراد في ١٩٨٢ عقب اطلاق سراحها الى احدى الجماعات التابعة لمنظمة العفو الدولية ، التي عملت لفترة تزيد على خمسة اعوام بغية اطلاق سراحها ، قائلة :

« ان أية رسالة او بطاقة ترسل الى السجناء السياسيين أو عوائلهم أو المسؤولين تلعب دورا هاما في حياة هؤلاء السجناء . فهي تؤدي الى تحسين اوضاعهم حتى اذا لم يستلموها بايديهم .

« كانت السلطات في المعسكر الذي كنت محتجزة فيه وحراسه يقومون بمعاملتي بلطف ملحوظ في بعض الاحيان ويتجنبون اساءة معاملة السجينات الأخريات في حضوري . وكان حدسي ان شيئا ما قد حدث جعلهم في يقظة وحذر .

وفي وقت لاحق اكتشفت ان رسالة من الخارج كانت قد وصلت الي وجعلتهم يغيرون معاملتهم لي » .

في الوقت الذي تبدأ فيه منظمة العفو الدولية حملتها لاطلاق سراح السجينات الاخريات المحتجزات باعتبارهن من سجينات الرأي وهي تأمل في دفع المنظمات النسائية الاخرى الى المشاركة في حملتها المذكورة والحث على ارسال سيل من الرسائل والبطاقات من كافة انحاء العالم الى الحكومات التي تحتجز هذه السجينات ، فان الرسالة الاتية من الصفوف الامامية في معركة الكفاح من اجل حقوق الانسان لا يمكن لاحد اساءة فهمها . اذ ترجح يوليا فوزنيسكايا قائلة :

« حتى اذا ثبطت عزيمة المرء عندما لا يرى نتائج ملموسة لكافة الجهود التي يبذلها ، فان ما يكتبه يحدث بعض التغيير . فنحن لانستطيع العيش وممارسة النضال دون عون من البلدان الاخرى »

قضايا المناشدة

يرجى ان تبعث برسائل تتسم بالكياسة مناشدا اطلاق السراح العاجل للسجناء الذين ترد قضاياهم فيما يلي .

وفيما يتعلق بقضيتي أليدا فوبا (من غواتيمالا) وريناالدا ديل كارمين بيريرا من (شيلي) فابعث الرسائل مناشدا فيها السلطات الشيلية بالاقرار بقيامها او بقيام رجالها باعتقال الامرأتين المذكورتين وكذلك اجراء تحقيقات كاملة في عملية « اختفائهما » واصدار بيانات علنية عن مكان وجودهما في الوقت الحاضر .

« فاطمة اللازقاني ـ سوريا

تحتجز السلطات السورية فاطمة اللازقاني البالغة من العمر ٢٧ عاما ، والتي كانت تدرس الطب في جامعة دمشق ، دون توجيه تهمه اليها ودون محاكمتها ، في سجن كفر سوسية في دمشق . لقد القي القبض عليها في ايلول/سبتمبر ١٩٨١ عندما كانت تقوم بتوزيع منشورات خاصة بحزب العمل الشيوعي المحظور نشاطه في البلاد والذي تنتمي فاطمة الى عضويته .

قضايا المناشدة

وقد تعرض الحزب المذكور لعمليات قمعية بين الحين والاخر والقي القبض على العديد من اعضائه بما في ذلك زوج فاطمة اللازقاني .

وفاطمة شاعرة وروائية لعبت دورا فعالا في الدفاع عن حقوق المرأة . وفي عام ١٩٧٧ القت السلطات القبض عليها واعتقلتها لفترة وجيزة عقب توزيع منشورات عن حقوق المرأة في سوريا في حرم جامعة دمشق .

« أليدا فوبا دي سولورزانو ـ غواتيمالا

كانت أليدا فوبادي سولورزانو تعمل محاضرة في مادة الادب في الجامعة الوطنية المستقلة في المكسيك وهي ناقدة فنية وشاعرة ذائعة الصيت . ولقد جرى اختطافها في ١٩ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٠ عندما كانت في زيارة لوطنها غواتيمالا لرؤية أمها المريضة . وقام باختطافها رجال مسلحون يعتقد انهم من رجال جهاز الأمن حيث دفعوا بها على عجل الى داخل احدى السيارات واختفوا عن الانظار .

ولم تجر السلطات اي تحقيق شامل في قضية « اختفائها »وتواصل منظمة العفو الدولية المطالبة بمحاسبة الاشخاص المسؤولين عن اختطافها .

لقد كانت أليدا من ابرز قادة الفكر في غواتيمالا وكانت تعيش في منفاها في مدينة مكسيكو منذ ١٩٥٤ . وكانت ايضا من اكثر دعاة المساواة بين الجنسين نشاطا فهي احدى المؤسسات لمجلة (فيم) الداعية الى المساواة بين الجنسين وقد كانت تعمل مقدمة للبرنامج الاذاعي الذي يطلق عليه اسم « منتدى المرأة » . وقد يكون أحد أسباب اختطافها مقابلة كانت قد أجرتها مع النساء الهنديات من محافظة كيشا في غواتيمالا حيث كانت المعارضة شديدة للحكومة التي كانت قائمة في ذلك الحين برئاسة الجنرال لوكاس غارسيا . كما يعتقد البعض أن اختطافها جاء انتقاما من زوجها وولدها ماريو اللذين يظهران معارضة فعالة للحكومة الحالية في غواتيمالا .

« فيرا شيراوا ـ ملاوي

تبلغ فيرا شيراوا من العمر ٤٤ عاما وكانت تشغل سابقا منصب محاضرة في مادة القانون في احدى الجامعات في ملاوي . وتقضي فيرا الان حكما بالسجن مدى الحياة في سجن زومبا في ملاوي سوية مع زوجها أورتون شيروا الذي كان يشغل سابقا منصب وزير العدل والمدعي العام في ملاوي .

لقد قضت فيرا وزوجها عاما كاملا محكوما عليهما بالاعدام قبل ان يصدر رئيس ملاوي المعين مدى الحياة الدكتور هيستنغ كاموزو باندا حكما بالرأفة عليهما في حزيران/يونية ١٩٨٤ . وكانت المحكمة الجنوبية الاقليمية التقليدية قد أصدرت عليهما في ايار/مايو ١٩٨٣ حكما بالاعدام بتهمة الخيانة عقب محاكمة لم يسمح لهما فيها بتوكيل محام للدفاع عنهما .

لقد غادرت فيرا البلاد بعد فترة قصيرة من اعلان استقلال ملاوي في عام ١٩٦٤ . وكان زوجها اورتون شيروا في ذلك الحين وزيرا في مجلس الوزراء الا أن نزاعا حدث بين اعضاء المجلس حدى به الى الذهاب الى المنفى في تنزانيا .

وفي ٢٤ كانون الاول/ديسمبر عام ١٩٨١ قامت قوات الامن في ملاوي باعتقال فيرا وزوجها . لقد زعمت الحكومة في ملاوي ان الزوجين كانا قد دخلا البلاد بصورة سرية عن طريق زامبيا الا أنهما أكدا طوال الوقت انهما أختطفا بالقوة من زامبيا ، وكان بصحبتهما ولدهما المدعو فومباني شيروا . وكانت السلطات قد احتجزت فومباني لما يزيد على العامين دون تقديمه الى المحاكمة الا انها أطلقت سراحه دون توجيه تهمة إليه في شباط/فبراير ١٩٨٤ .

« آنا فوجيك ـ يوغسلافيا

ألقي القبض على آنا فوجيك البالغة من العمر ٢٣ عاما عندما كانت تقضي عطلة في يوغسلافيا في آب/اغسطس ١٩٨٣ . وتقضي الان حكما بالسجن لمدة عام ونصف في سجن سلافونيسكا بوزيغا في كرواتيا بتهمة قيامها بنشر « دعاية عدائية » .

ولدت آنا فوجيك في مدينة كنين في كرواتيا إلا ان والديها انتقلا للعيش في باريس في عام ١٩٦٩ ومنذ ذلك الحين وهي تعيش هناك . وقد عملت هناك في احدى مكاتب السفريات وذكرت التقارير انها كانت عضوا نشطا في البعثة الكاثوليكية الكرواتية التي تقوم بتلبية المطالب الروحية وخدمة الصالح العام للطائفة الكرواتية في باريس .

وفي ٢٢ آب/اغسطس ١٩٨٣ استدعتها الشرطة بغية استجوابها في جزيرة باغ وأبلغتها انها خاضعة للتحقيق بتهمة القيام بنشر الدعاية العدائية .

وجرت محاكمتها في مدينة ريجيكا في ٢٣ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٣ . وذكرت التقارير أن السلطات إتهمتها لقيامها بزيارة جزيرة باغ مرتين ، المرة الاولى في ١٩٨٢ كرفيقة سياحية والمرة الثانية في ١٩٨٣ لغرض قضاء عطلة هناك « وسعيها لبدء مناقشات تهدف الى القضاء على روابط الاخوة والوحدة والتقليل من قيمة الانجازات التي حققتها يوغسلافيا ودور الطبقة العاملة فيها . » . ولم يكن هناك ما يشير الى قيامها باستخدام العنف أو التحريض على استخدامه .

وقد أدانتها المحكمة المذكورة بموجب احكام الفقرة ١٣٣ من القانون الجنائي وصدر عليها حكم بالسجن لمدة عام ونصف .

من المحتمل ان آنا قد أثارت مشاعر العداء في نفوس رجال السلطات اليوغسلافية عندما

البقية على صفحة ٣

تتمة المنشور على صفحة ٢

... ظهرت في مقابلة أجراها معها التلفزيون الفرنسي عندما قام البابا جون بول الثاني بزيارة الى فرنسا . وذكرت التقارير أنها اشتركت في البرنامج المذكور كممثلة عن البعثة الكاثوليكية الكرواتية وردا على سؤال وجه اليها في الاستفسار عما اذا كانت كرواتية أو يوغسلافية أجابت قائلة بأنها كرواتية .

« تيتش نو ترى هاي - فيتنام

تبلغ تيتش نوتري هاي من العمر ٤٦ عاما وهي راهبة بوذية ألقي القبض عليها مع ١١ راهبا وراهبة بوذية عندما شنت الشرطة غارة على معابد (غيالام) و (فان هانه) في ١ - ٢ من نيسان/ابريل ١٩٨٤ .

وتعتبر تيتش من أبرز البحاثة البوذيين فقد كانت تشغل منصب رئيسة أمناء مكتبة جامعة فان هانه البوذية في سايغون قبل حل الجامعة المذكورة في ١٩٧٥ وكانت عضوا فعالا في حركة السلام أثناء نشوب الحرب الفيتنامية .

وكانت تيتش تنتمي في السابق الى طائفة أنكوانغ البوذية التي واصلت حملاتها السلمية ضد انتهاكات حقوق الانسان بعد تغيير نظام الحكم في ١٩٧٥ وقبل حلها في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨١ .

ولا يعرف مكان وجود الراهبة تيتش والرهبان والراهبات الاخريات الذين ألقي القبض عليهم معها . واستنادا الى خبرة منظمة العفو الدولية في معالجة مثل هذه القضايا ، قد يتم حجز الاشخاص المعتقلين لأسباب سياسية في فيتنام في الحجز الانفرادي لمدة عامين أو ما يزيد على العامين دون توجيه تهمة اليهم أو محاكمتهم .

رينالدا ديل كارمين بيريرا بلازا - شيلي

كانت رينالدا تعمل خبيرة تقنية في مجال المختبرات الطبية وزعيمة من زعماء نقابات العمال قبل اختطافها بطريقة تتسم بالعنف في ١٥ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٦ . وقام بعملية الاختطاف رجلان مسلحان قاما بارغامها على الدخول في احدى السيارات وكانت في ذلك الوقت حاملا في شهرها الخامس .

لقد كانت رينالدا من بين ١٣ عضوا من اعضاء الحزب الشيوعي الشيلي الذين « إختفوا » بعد إلقاء القبض عليهم في كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٦ . وكانت التحقيقات في قضايا ثمانية من الاشخاص المذكورين قد أغلقت في غضون اسبوع واحد بعدما زعمت الحكومة انهم قد غادروا البلاد متوجهين الى الارجنتين .

بعدها تم تقديم طلب إستئناف الى السلطات الفيتنامية وافلح محامو الاشخاص المذكورين وأقرباؤهم في جمع أدلة كشفت النقاب عن تلاعب في الوثائق التي استخدمت كأدلة على مغادرة الاشخاص الثمانية البلاد .

لقد تم اغلاق التحقيقات وفتحها لما لا يقل عن ثلاث مرات منذ تعيين القاضي السنيور الدو غوستافينو في عام ١٩٧٧ وفي مطلع عام ١٩٨٣ تم تعيين القاضي كارلوس كريدا لمواصلة النظر في القضايا المذكورة . وفي أيلول/سبتمبر ١٩٨٣ القي القبض على مسؤول كان يعمل في جهاز شرطة الحدود في نفس الفترة التي زعم فيها أن رينالدا كانت قد غادرت البلاد أي في ٢١ كانون الاول/ديسمبر١٩٧٦ . وقد وجهت الى المسؤول المذكور تهمة تزوير صفحة السجلات التي استخدمت دليلا على مغادرة رينالدا البلاد الى الارجنتين . وفي وقت لاحق اتهم موظف حدود آخر بتهمة مماثلة تتعلق بقضية أحد الاشخاص الثلاثة عشر المذكورين وقد تم إطلاق سراح الموظفين المذكورين بكفالة بعد توجيه التهم اليهم .

وعلى الرغم من انها المرة الاولى التي يتم فيها توجيه التهم الى افراد من جهاز الشرطة تم القاء القبض عليهم لعلاقتهم بقضية « اختطاف » أحد الاشخاص ولم يعف عنهم مباشرة ، فأن السلطات المختصة لم تحقق اي تقدم بخصوص الكشف عن مكان وجود رينالادا ديل كارمين بيريرا بلازا .

« فلورنس مكاهايز - جنوب أفريقيا

لقد قامت السلطات في جنوب أفريقيا باعتقال فلورنس مكاهايز بشكل متكرر دون تقديمها الى المحاكمة كما قامت بتقييد حركتها بموجب أوامر حظر أصدرتها خلال فترة تزيد على ٢٠ عاما .

ففي عام ١٩٦٢ أصدرت السلطات أمر حظر بتقييد حركتها لاول مرة لفترة خمسة أعوام . وقد كانت فلورنس عضوا بارزا في اتحاد نساء في جنوب أفريقيا واحدى المسؤولات عن تنظيم حزب المؤتمر الوطني الافريقي في ناتال من عام ١٩٥٥ حتى وقت حظر نشاطه عام ١٩٦٠ .

وفي عام ١٩٦٧ إعتقلتها السلطات دون محاكمتها لعدة أشهر بعد قيامها بتنظيم اجتماع تذكاري للرئيس البرت لوثولي ، الرئيس السابق لحزب المؤتمر الوطني الافريقي والحائز على جائزة نوبل . وصدر أمر حظر بتقييد حركتها لمدة ٥ سنوات انتهى مفعوله في عام ١٩٧٣ وصدر أمر ثالث لمدة ٥ سنوات اخرى تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨١ بعد أن قام اتحاد نساء جنوب افريقيا بحملة ضد سياسات الحكومة في مجال التعليم وضد الاحتفالات الرسمية التي أقيمت عام ١٩٨١ تخليدا للذكرى العشرين لتبني دولة جنوب افريقيا دستورا جمهوريا . وجرى تقييد حركتها ضمن حدود مقاطعة ديربان القضائية ومنطقة لامونتفيل التي تسكن فيها والزمت بمراجعة الشرطة أسبوعيا وأخضعت لما يشبه الاقامة الاجبارية .

وفي تموز/يوليو ١٩٨٣ تم تقييد حركتها بموجب أمر حظر جديد من المقرر أن ينتهي سريان مفعوله في ٣٠ حزيران/يونية ١٩٨٥ .

« سيلفيا غوتيه - جمهورية المانيا الديمقراطية »

ألقي القبض على سيلفيا غوتيه البالغة من العمر ٢٩ عاما في كانون الثاني/يناير ١٩٨٤ وجرت محاكمتها

في ١٧ نيسان / ابريل الماضي في المحكمة الاقليمية في ايرفورت بتهمة « قيامها باتصالات غير مشروعة » بموجب احكام المادة ٢١٩ من القانون الجنائي والذي يحرم توزيع منشورات في الخارج « من شأنها الحاق الضرر بمصالح جمهورية المانيا الديمقراطية » . وصدر حكم بالسجن لمدة ٢٠ شهرا .

لقد كانت سيلفيا قد شاركت في نشاطات السلام في مدينتي جينا وابولدا وقدمت طلبا للسماح لها بالهجرة وقامت بزيارة البعثة الدائمية لجمهورية المانيا الاتحادية في برلين (جمهورية المانيا الديمقراطية) بهذا الشأن .

وتشير كافة المعلومات المتوفرة بان السلطات قد اصدرت حكما بحبسها بسبب ممارستها لحقها في حرية التعبير ، كما تنص عليه المادة ١٩ من الاعلان العالمي لحقوق الانسان والميثاق الدولي للحقوق المدنية والسياسية (وقعت عليهما . جمهورية المانيا الديمقراطية) . وتعتبر منظمة العفو الدولية المادة ٢١٩ من القانون الجنائي لجمهورية المانيا الديمقراطية منافية لمبدأ حرية « السعي للحصول على المعلومات والافكار على اختلاف انواعها واستلامها ونقلها بغض النظر عن الحدود بين البلدان » (المادة ١٩ من الميثاق الدولي للحقوق المدنية والسياسية .)

العناوين التي ترسل اليها طلبات المناشدة

فيما يلي العناوين التي ترسل اليها طلبات المناشدة نيابة عن سجناء الرأي الذين وردت قضاياهم في هذا العدد (يرد ذكر اسم السجين وبلده اولا ويليها العنوان الذي ترسل طلبات المناشدة اليه) :

Fatima al-Lazkani,SYRIA:
His Excellency Hafez al-Assad/Presidential Palace / Damascus /Syrian Arab Republic.

Alaide Foppa, GUATEMALA:
General Oscar Humberto Mejia Victores / Jefe de Estado y Ministro de Defensa / Palacio Nacional / Guatemala /Guatemala.

Vera Chirwa, MALAWI:
His Excellency Ngwazi Dr H. KamuzuBanda / Life-President of the Republic of Malawi / Office of the President and Cabinet / Lilongwe / Malawi.

Ana Vujic, YUGOSLAVIA:
Borislav Krajina / Sekretar / Savezni Sekretarijat za Pravosudje /Bul.Lenjina 2/Beograd/Yugoslavia.

Thich nu Tri Hai, VIET NAM:
Pham Van Dong / Chu tich Hôi dông Bô Truông / Hanoi /Socialist Republic of Viet Nam.

Reinalda Pereira Plaza,CHILE:
Sr. Sergio Onofre Jarpa / Ministro del Interior/ Ministerio del Interio /Palacio de La Moneda / Santiago /Chile.

Florence Mkhize, SOUTH AFRICA:
Hon. Louis Le Grange / Minister of Law and Order / Union Buildings / Pretoria / South Africa.

Sylvia Goethe, GDR
Erich Honecker / Chairman of the State Council /102 Berlin / Marx Engels Platz / German Democratic Republic.

الصين : دعوة لاجراء اصلاحات لحماية حقوق الانسان

حثت منظمة العفو الدولية حكومة جمهورية الصين الشعبية على اجراء اصلاحات واسعة النطاق لحماية حقوق الانسان في البلاد ودعت الحكومة الى اطلاق سراح كافة المواطنين المحتجزين بسبب معتقداتهم وضمان اجراء محاكمات عادلة لكافة السجناء السياسيين والى الغاء عقوبة الاعدام .

اوردت منظمة العفو الدولية في تقرير هام اصدرته في ٢٦ ايلول / سبتمبر الماضي ادلة على قيام السلطات الصينية بتنفيذ اعدامات جماعية لسجناء سياسيين تم احتجازهم لعدة اعوام دون تقديمهم الى المحاكمة او تمت ادانتهم عقب اجراءات عاجلة ، وكذلك ادلة على اساءة معاملة السجناء .

ويضم التقرير ، المؤلف من ١٣٢ صفحة دراسات مفصلة لقضايا سجناء الرأي ومذكرة تم تقديمها الى الحكومة الصينية . وقد أبدت منظمة العفو الدولية استعدادها لنشر تعليقات السلطات الصينية على التقرير الا انها لم تستلم لحد الآن اية تعليقات بهذا الشأن .

ويذكر التقرير ان السلطات الصينية قامت بكتم المعارضة الخالية من العنف عن طريق ادانة العناصر السياسية النشيطة « بتهم القيام باعمال مضادة للثورة » والتي يعاقب عليها بالسجن لمدة تتراوح بين ١٠ الى ١٥ عاما .

وتضم مجموعة السجناء عمالا وطلابا اظهروا نشاطا ومساهمة في « حركة الديمقراطية » التي ظهرت في الصين في ١٩٧٨ وكذلك قساوسة كاثوليك موالين للفاتيكان ومواطنين من التبت متهمين باظهار الولاء للمجموعات القومية .

وقد جرت محاكمات سرية لبعض السجناء السياسيين ولم يحضر هذه المحاكمات الا مجموعة مختارة من الاشخاص ، وفي بعض الحالات لم تقم السلطات حتى بابلاغ عوائل السجناء باجراء هذه المحاكمات .

وفي حالات اخرى تم احتجاز السجناء السياسيين لعدة سنوات دون توجيه تهم اليهم ودون محاكمتهم ثم جرى وضعهم في معسكرات العمل « بغية اعادة تثقيفهم عن طريق العمل » . وذكرت التقارير انه تم وضع بعض السجناء في الحجز الانفرادي مقيدين بالاصفاد ليلا ونهارا لايام واسابيع . كما تعرضوا للضرب وارغموا على الوقوف دون حركة لمدة ٢٤ ساعة ودون تقديم الطعام اليهم .

وذكرت التقارير ان السلطات قامت بوضع وي جنغ شينغ في الحجز الانفرادي منذ اجراء محاكمته في ١٩٧٩ . وكان شينغ يعمل سابقا محررا لاحدى المجلات غير الرسمية التي حظر توزيعها حاليا . واثناء احتجازه لم تسمح له السلطات بالخروج لاجراء التمرينات الا مرة في الشهر . واضافت التقارير الواردة الى منظمة العفو الدولية بانه اصيب باختلال عقلي نتيجة لذلك ونقل الى احد المستشفيات في بيجينغ (بكين) لتلقي العلاج الطبي .

ليس لدى منظمة العفو الدولية معلومات كافية تجعلها قادرة على تقدير عدد السجناء السياسيين المحتجزين حاليا في السجون ومعسكرات العمل الصينية . الا ان نزلاء السجون السابقين يقولون بأن هناك سجناء سياسيين محتجزين في معظم المؤسسات الجنائية في البلاد .

الاعدامات الجماعية

وتعرب منظمة العفو الدولية في التقرير المذكور عن قلقها حول الاعدامات الجماعية التي بدأت مع قيام السلطات بشن حملة ضد الجريمة في كافة انحاء البلاد في آب ١٩٨٣ ويشير التقرير الى ان هناك الآن ٤٤ نوعا من الجرائم يعاقب مرتكبوها بعقوبة الموت وتشمل « جرائم القيام باعمال مضادة للثورة » وجرائم السرقة والاختلاس والتحرش بالنساء والقوادة .

كما قامت السلطات باتخاذ اجراءات عاجلة خلال الحملة في المحاكمات التي اجرتها والتي صدرت فيها احكام بالاعدام . وقد يحضر المتهمون الى المحاكم دون اعطائهم مسبقا نسخة من لائحة الاتهام . كما جرى التعجيل باجراءات النظر في طلبات الاستئناف . ويورد التقرير قضايا جرى فيها اعدام المتهمين خلال ستة ايام من توجيه التهمة المزعومة اليهم .

ويشير التقرير الى انه « ليس هناك اعتراف – لا في النصوص القانونية ولا في العرف المتبع – بحق اعتبار المتهم بريئا حتى تثبت ادانته في المحاكم القانونية » .

وكان من المفروض ان يتم وضع حد للاعدامات العلنية وذلك بموجب احكام قانون الاجراءات الجنائية الذي بدأ سريان مفعوله في كانون الثاني / يناير ١٩٨٠ . غير ان التقرير يورد ادلة على استمرار تنفيذ مثل هذه الاعدامات العلنية وترك جثث السجناء ملقاة امام اعين الناس .

وتنفذ الاعدامات بالاسلوب التقليدي الذي يتم فيه اطلاق الرصاص على مؤخرة رؤوس الضحايا وهم جاثمون على الركبتين .

الصين : انتهاكات حقوق الانسان

يمكن الحصول على نسخ من هذا التقرير باللغتين الانكليزية والفرنسية من مكاتب منظمة العفو الدولية المحلية او من مكتب السكرتارية الدولية للمنظمة – السعر ٣ جنيهات استرلينية . ويتوفر ايضا موجز مختصر للتقرير باللغات الانكليزية والاسبانية والصينية – السعر ٦٠ بنسا .

يظهر في الصورة رجل متهم بارتكاب جريمة قتل جاثيا على ركبتيه قبل اعدامه . ويقف خلفه جندي يحمل مسدساً مصوباً الى مؤخرة عنقه ، وتقول اللافتة المعلقة في رقبته بانه مجرم وان اسمه قد تم فعلا شطبه . التقطت الصورة في تايشان في مقاطعة غوانغ دونغ في ٢٣ ايلول / سبتمبر ١٩٨٣ .

بعثة منظمة العفو الدولية تزور المخيمات في المكسيك

قام وفد من منظمة العفو الدولية بزيارة عدد من مخيمات اللاجئين الغواتيماليين في شياباس في جنوب المكسيك وذلك في الفترة الواقعة بين ٣ و١٦ ايار / مايو الماضي .

وقد تمكن الوفد المذكور من التجول بحرية والحصول على شهادات من اللاجئين الغواتيماليين مباشرة حول انتهاكات حقوق الانسان في غواتيمالا .

كما تلقى الوفد معلومات عن حادث كان قد وقع قبل بدء الوفد زيارته الى المكسيك بوقت قصير قتل فيه سبعة لاجئين في معسكر الشابادیرو للاجئين قرب حدود غواتيمالا على ايدي جنود يعتقد انهم ينتمون الى الجيش الغواتيمالي

وقد اجتمع الوفد مع كبار المسؤولين في الحكومة المكسيكية ووكالاتها وبممثلين عن مندوب الامم المتحدة السامي للاجئين وعدد كبير من المنظمات الاجنبية والمحلية ، المهتمة بشؤون اللاجئين في جنوب المكسيك .

وقد واصلت منظمة العفو الدولية ولا تزال مراسلة السلطات المكسيكية فيما يتعلق بنتائج زيارة بعثتها في أيار / مايو الماضي والتقارير التي تلقتها في وقت لاحق لذلك حول مزاعم تفيد بأن اللاجئين الغواتيماليين واعضاء المنظمات الطبية والدينية العاملين معهم في المخيمات وفي العاصمة مكسيكو يتعرضون الى عمليات القاء القبض عليهم ومضايقتهم واساءة معاملتهم .

مصر – محاكمة اعضاء منظمة الجهاد

ارسلت منظمة العفو الدولية في شهر آب / اغسطس الماضي بعثة مراقبة لحضور محاكمة اعضاء منظمة الجهاد في مصر وترأس البعثة اماند دهونت ، وهو محام يشغل منصب رئيس المكتب البلجيكي (الفرنسي) التابع للمنظمة . وحضر اعضاء البعثة جلسات محاكمة ١٧٦ شخصا متهمين بالقيام باعمال لها صلة بمنظمة الجهاد المحظور نشاطها في البلاد . ومثل المتهمون امام محكمة امن الدولة العليا (الطارئة) في القاهرة . وكانت المحاكمة قد بدأت في شباط / فبراير ١٩٨٤ ولا تزال جارية لحد الآن .

اطلاق سراح السجناء في المغرب

تم اطلاق سراح ما لايقل عن ٣٢ مواطنا مغربيا كانت منظمة العفو الدولية قد تبنت قضاياهم باعتبارهم من سجناء الرأي وذلك في ٢٣ و٢٤ آب / اغسطس الماضي وكان السجناء المذكورون من بين ٣٥٠ سجينا كان من المقرر اطلاق سراحهم او تخفيض الاحكام الصادرة بحقهم بموجب اجراءات الرأفة التي اعلنها الملك الحسن الثاني في العشرين من آب / اغسطس الماضي .

وكان قد صدر اجراء بالرأفة بحق ٢١٩ سجينا محتجزا مما ادى الى تخفيف الاحكام الصادرة بحقهم وذلك احتفالا بقدوم عيد الاضحى في ٦ ايلول / سبتمبر الماضي .

منشورات منظمة العفو الدولية ـ قيمة الاشتراك السنوي ٥ جنيهات استرلينية .

1 Easton Street, London WC1X 8DG, United Kingdom. Printed in Great Britain By Shadowdean Limited, Unit B, Roan Estate. Mortimer Road. Mitcham, Surrey. ISSN 0308 6887.

ملف عن التعذيب

العدد ٤ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٤

منظمة العفو الدولية

النساء والتعذيب

« وفي تلك الأثناء أدركت ان إبنتي تقف أمامي حتى اني أفلحت في الوصول اليها ولمس يدها . وكانت تردد قائلة : « قولي شيئا ، يا أمي ، أي شيء لايقاف ما يحدث » . وحاولت احتضانها ولكنهم منعوني وفصلوني عنها بعنف . ثم اخذوها الى غرفة مجاورة ومن هناك استمعت ونفسي مليئة بالرعب عندما بدأوا يعذبونها بالكهرباء ـ يعذبون إبنتي ! وعندما سمعت تأوهاتها وصرخاتها الفظيعة . لم استطع احتمال المزيد . وظننت أنني سأصاب بالجنون وبأن رأسي وجسدي بأكمله سينفجران » .

– مقتطف من شهادة أحد ضحايا التعذيب في شيلي .

يتعرض الرجال والنساء على حد سواء الى التعذيب في كل بقعة من العالم في محاولات تقوم بها الحكومات بغية كتم المعارضة . ويتعرض الضحايا للتعذيب إما لانتزاع معلومات أو « اعترافات » منهم أو لمجرد معاقبتهم أو تخويفهم . أما الضحايا أنفسهم فيكادون ينتمون الى كافة فئات المجتمع من رجال ونساء وأطفال .

ففي أفغانستان تعرضت فريدة أحمدي الطالبة في كلية الطب والبالغة من العمر ٢٢ عاماً الى الاستجواب بشكل مستمر وحرمت من النوم لفترة تصل الى اسبوع واحد وخضعت للتعذيب بالصدمات الكهربائية عندما قام أفراد شرطة إعلام الدولة باعتقالها لمدة ستة اشهر في عام ١٩٨١ . كما زعمت فريدة انها شهدت عمليات تعذيب السجناء السياسيين الاخرين ، وكان من بين من خضع للتعذيب نساء تبلغ اعمارهن السادسة عشرة .

وفي راوندا قامت السلطات باحتجاز إماكولي موكاموغيما في زنزانة معتمة تماما في سجن روهينغيري . ولم تسمح لها سلطات السجن بالخروج من زنزانتها لغرض ممارسة التمارين الرياضية ، ولذا فقد تدهورت حالتها الصحية تدهوراً كبيراً . ولم تتحسن إلا عقب قيام وزير الصحة بزيارتها زيارة شخصية ، بعدها نقلت الى سجن آخر (انظر الصورة المنشورة على صفحة ٢) .

وتتردد السجينات السياسيات السابقات في باكستان في معظم الاحيان في الافصاح عن تفاصيل المعاملة التي تلقينها اثناء اعتقالهن حتى لاقربائهن المقربين . فتشعر النساء المسلمات بالمهانة والاذلال الشديد بسبب اساليب الاستجواب الصارمة وحرمانهن الكامل من الاختلاء بانفسهن والاشراف المتواصل عليهن الذي يقوم به حراس ذكور في معظم الاحيان (انظر صفحة ٢ ايضا) .

وتتعرض الضحايا من النساء غالبا الى

تظهر في الصورة هيلدا نارسيسكو ، وهي مشرفة اجتماعية كاثوليكية علمانية في الفلبين تدعي أنها أغتصبت وتعرضت للاعتداء الجنسي عليها باشكال اخرى بعد إلقاء القبض عليها دون ترخيص رسمي في ٢٤ آذار / مارس ١٩٨٣ .
(انظر قضايا المناشدة)

الاعتداءات والاهانات الجنسية . فالاغتصاب أمر شائع . ومن المعروف ان العديد من النساء اللاتي تعرضن للاغتصاب في السجون في السلفادور لا يعترفن بوقوع عملية الاغتصاب إما بسبب رغبتهن في نسيان الحادث أو بسبب شعورهن بالعار . وفي بلدان أخرى تعرضت النساء الحاملات عند إلقاء القبض عليهن الى الضرب بعقب البنادق حتى أجهضن حملهن . وفي بعض الحالات لم يسمح للنساء اللاتي اغتصبهن رجال الاستجواب باجهاض حملهن .

كما يجري غالبا استغلال العلاقات الحميمة بين النساء وعوائلهن . ففي ايران إدعى المعتقلون السابقون بشكل منتظم بانهم تعرضوا للتعذيب الجسدي بالاضافة الى تهديدهم باغتصاب زوجاتهم أو امهاتهم او شقيقاتهم أو تعذيبهن أو حتى إعدامهن مالم يدلوا بالاعترافات . واخبر احد المعتقلين السابقين منظمة العفو الدولية كيف أنه تلقى اثناء وجوده في السجن أمرا بالاتصال بشقيقته في منزله تلفونيا . فأخبرته بأن حراس الثورة قد جاءوا الى منزلها وهددوها بالقاء القبض عليها مالم يدل باعترافه ويصرح لرجال الاستجواب باسماء رفاقه السياسيين .

كما تلقت منظمة العفو الدولية تقارير من ايران حول تعرض الامهات الى التعذيب أمام اعين اطفالهن .

وفي تركيا جرى تعذيب النساء بحضور أزواجهن وعومل ازواجهن بالمثل . وفيما يلي مقتطف من شهادة سيما أوغور وهي سجينة سابقة في تركيا :

« وفي اليوم التالي ظننت انني سمعت صراخ زوجي ... وبعد ذلك اقتادني الرجال مرة اخرى وانا معصوبة العينين الى غرفة التعذيب ... ونزعوا العصابة عن عيني . وبالتأكيد كان زوجي هناك .

« كان يرقد عاريا جنب حائط مغطى بالاجر وكانت يداه موثقتين خلف ظهره وقام رجال التعذيب بتوجيه الصدمات الكهربائية الى اعضائه الجنسية .

« وبعد عرضه علي اعادوا وضع العصابة على عيني وهددوني بصوت كان بمقدور زوجي سماعه بتجريدي من ملابسي واغتصابي .

البقية على الصفحة التالية

● قضايا المناشدة ـ صفحة ٣

● كيف يمكنك تقديم يد العون/صفحة ٤ ـ

تتمة المنشور على الصفحة السابقة

« وطلبوا منا الافصاح عن عنواننا .. وقالوا لي بأن بمقدوري انقاذ زوجي اذا اعطيتهم العنوان .

« وفي وقت آخر قاموا مرة ثانية بتعليقي من السقف وتوجيه الصدمات الكهربائية الى اصابع قدمي . وكنت بين اليقظة وفقدان الوعي عندما سمعتهم يدخلون زوجي الغرفة واخبروه بانه يستطيع انقاذي اذا استجاب لطلبهم . »

تخلف مثل هذه الاعتداءات الجسدية والنفسية اثاراً عديدة تظهر على المدى القريب والبعيد . ففي عام ١٩٨٢ قام اعضاء منظمة العفو الدولية باجراء فحص طبي لاحدى عاملات المصانع البالغة من العمر ٣١ عاماً والتي تدعى ادريانا فارغاس فاسكويز كانت قد تعرضت للتعذيب في شيلي في آذار / مارس ١٩٨٠ .

فقد ادعت ادريانا بانها كانت قد فقدت احساسها بالوقت عقب تعرضها للتعذيب ليوم كامل . وقد احست بالم شديد ولا سيما في نهديها والمعصمين والكاحلين . كما تورمت المناطق التي اصابها الضرب من جسدها وتغير لونها وظهرت بقع سوداء صغيرة في المواضع التي استخدمت فيها اجهزة الالكترود . وفقدت حوالي ٦ كيلوغرامات من وزنها اثناء وجودها رهن الاحتجاز لمدة اربعة ايام . وبعد اطلاق سراحها كادت ان تفقد شهيتها تماماً في الايام الاولى وعانت لمدة ٢٠ يوماً من الشعور بالغثيان . واصيبت بعدوى في المجرى البولي وبعد اطلاق سراحها بشهرين اصيبت بالتهاب في اعضائها الجنسية وعاودتها الاصابة بعد مرور اربعة اشهر . ومن بين الاعراض الاخرى التي عانت منها آلام في منطقة البطن وصداع اثناء الحيض (لم تكن تعاني من ذلك سابقاً) واوجاع مستمرة في مؤخرة الرأس وحول الصدغين وضعف الذاكرة وصعوبة التركيز والشعور بالدوار ومعاناة الارق والكوابيس والكآبة الى حد الشعور برغبة في الانتحار وميل الى البكاء ونوبات من الضيق النفسي ولا سيما عند سماع اصوات الضوضاء العالية .

يجري في بعض الاحيان احتجاز النساء وتعذيبهن ليس بسبب نشاطاتهن بل بسبب النشاطات المزعومة التي يقوم بها اقرباؤهن واصدقاؤهن الذين يسعى رجال الشرطة الى القاء القبض عليهم ، او تحتجز النساء رهائن حتى يسلموا انفسهم الى الشرطة . ففي سوريا تم عرض السجناء الذين جرى تعذيبهم على عوائلهم وذلك بغية قيام هذه العوائل بمحاولة اقناعهم بالادلاء باعترافاتهم ليتجنبوا المزيد من التعذيب .

تؤكد الشهادات التي تلقتها منظمة العفو الدولية من السجينات المحتجزات في سجن بونتا دي ديليس في اورغواي بان غالبيتهن

تظهر في الصورة سجينة الرأي إماكيولي موكاموغيما من راوندا . احتجزتها السلطات في زنزانة معتمة تماماً فس سجن روهينغيري لعدة اشهر خلال النصف الثاني من عام ١٩٨٢ . لقد احتجزتها السلطات منذ نيسان/ابريل ١٩٨٠ وهي الان في سجن كيجالي المركزي تقضي حكما بالسجن لمدة ١٠ اعوام صدر بحقها في اواخر العام المذكور عقب ادانتها بتهمة القيام بتوزيع وثائق تخريبية . وتعتقد منظمة العفو الدولية انها اودعت السجن بسبب ممارستها الخالية من العنف لحقها في التمتع بحرية التعبير عن رأيها .

يعشن في حالة دائمة من الشعور بفقدان الامن . ويعتقدن بان السلطات قد تستخدم المعلومات المتوفرة لدى اجهزة استخباراتها والمتعلقة بالحياة الشخصية للسجينات ولا سيما علاقاتهن العائلية ، كوسيلة للضغط عليهن او ابتزازهن عاطفياً أو لغرض تعزيز احساسهن بالاتكال والتبعية وبالتالي فقدانهن لاحترام النفس وتقديرها . ويظهر هذا بوضوح ولا سيما عندما تحتجز السلطات المذكورة السجينات في الحجز الانفرادي وتحرمهن من الاتصال بعوائلهن وبرفيقاتهن من السجينات الاخريات .

النساء المعتقلات في باكستان

لقد تم اعتقال المئات من النساء في باكستان في اوقات مختلفة منذ فرض الاحكام العرفية في تموز / يوليو ١٩٧٧ وحظر نشاطات الاحزاب السياسية والنشاطات السياسية السلمية . وقد القي القبض على بعض النساء وذلك لاستخدامهن كرهائن لوضع ضغوط على ازواجهن او اقربائهن الاخرين والذين تسعى السلطات الباكستانية الى القاء القبض عليهم ، وقد جرى احتجاز النساء المذكورات لفترات قصيرة نسبياً وتم اعتقال سجينات سياسيات اخريات لعدة اشهر او لفترات اطول من ذلك دون تقديم اي منهن تقريباً الى المحاكمة ، كما جرى استجوابهن استجواباً صارماً في فترات مختلفة .

لقد تلقت منظمة العفو الدولية تقارير عن تعرض السجينات السياسيات الى التعذيب والمعاملة السيئة في قلعة (لاهور فورت) التي يكاد يقتصر استخدامها كمركز للاستجواب على رجال الاستخبارات العسكرية .

وتعتقد المنظمة ان السلطات قامت باحتجاز ما لا يقل عن ١٢ سجينة سياسية في المركز المذكور لفترات تتراوح بين عدة اسابيع الى عام واحد وذلك خلال الفترة من ١٩٨٢ الى ١٩٨٣ . وكان بعضهن معتقلات في الحجز الانفرادي وحرم العديد منهن من رؤية عوائلهن او توكيل محام للدفاع عنهن . وذكرت التقارير انه لا تتوفر في المركز المذكور اسرة للنوم ولذا تضطر السجينات الى النوم على الارض . وتتصف الزنزانات بقذارتها ويفتقد اكثرها الى دورات مياه تتوفر فيها وسائل النظافة كما انها مفتوحة من جوانبها وهي بذلك لا تسمح للسجينة بالاختلاء بنفسها .

لقد قامت سجينتان ، كانتا قد امضيتا فترة اعتقالهما في المركز المذكور خلال النصف الثاني من عام ١٩٨٣ واطلق سراحهما الان ، بوصف تجربتهما خلال تلك الفترة . والفقرات التالية تستند على رواية السجينتين المذكورتين .

القى رجال الشرطة القبض على احدى السجينتين ، وهي عنصر سياسي نشط من مدينة لاهور ، عندما كانت موجودة في منزلها عام ١٩٨٣ خلال حملة « عصيان مدني » كانت قد قامت بشنها حركة إحياء الديمقراطية وهي ائتلاف لأحزاب المعارضة السياسية محظور نشاطه في البلاد .

لقد اقتيدت أول الامر الى مفتش الشرطة العام في لاهور الذي قام باستجوابها بنفسه في الليلة الاولى . في ظهيرة اليوم التالي أرسلت الى لاهور فورت . وحال وصولها هناك بدأ استجوابها واستمر كل يوم تقريباً لمدة شهر واحد . وكان البرد قارساً في لاهور فورت إلا انهم لم يسمحوا لها بارتداء ملابس أخرى إذ لم تكن ترتدي إلا الملابس الخفيفة التي كانت ترتديها عند إلقاء القبض عليها .

ولم يسمح لها برؤية والدها المريض على الرغم من احتجاجات الاطباء في المستشفى الذي يرقد فيه بان رؤيتها له قد تساعد على تحسين حالته . وقد توفي والدها أثناء اعتقالها وسمحت لها السلطات بحضور مراسيم دفنه إلا انها كانت ملزمة بالعودة الى مركز الاعتقال حيث عاودت السلطات إستجوابها .

وبعد قضائها شهرين ونصف في لاهورت فورت نقلتها السلطات الى سجن كوت لاخبات حيث قضت فيه شهرين آخرين من الاعتقال بعدها أطلق سراحها .

وتقول السجينة المذكورة ان وطأة الالفاظ الجارحة والاذلال المستمر التي تلقتهما طوال فترة إعتقالها في لاهور فورت كانت أشد عليها من وطأة الاعتداءات الجسدية عليها .

اما السجينة الاخرى والتي تعيش في لاهور ايضا فقد القي القبض عليها في ٧ / اغسطس ١٩٨٣ واقتيدت مباشرة الى لاهور فورت . واحتجزت هناك لمدة ...

البقية على صفحة ٤

قضايا المناشدة

من الفلبين ـ هيلدا نارسيكو ، وهي راهبة كاثوليكية علمانية ومرشدة اجتماعية ، تدعي بانها اغتصبت وتعرضت لانواع أخرى من الاعتداءات الجنسية بعد إلقاء القبض عليها دون تفويض رسمي في ٢٤ آذار/مارس ١٩٨٣ .

قام ما يزيد على ٣٠ رجلا من رجال الجيش بشن غارة على منزل قس لوثري الماني في دافو ستي في ميندانو ـ بعدها قاموا بارغام هيلدا نارسيسكو على الدخول الى احدى السيارات وهي معصوبة العينين . وتشير الدلائل الى انهم اقتادوها الى « منزل آمن » والذي هو مركز سري للاستجواب .

لقد تعرضت هيلدا للتحرش الجنسي خلال الرحلة بالسيارة وتكرر ذلك في اليوم التالي عندما توقف استجوابها واقتيدت الى غرفة أخرى حيث جرى اغتصابها .

وفي ٢٦ آذار/مارس نقلت الى معسكر كاتيتيبان في دافو ستي . وفي آب/اغسطس الماضي أسقط أحد القضاة تهم القيام باعمال تخريب الموجهة ضدها على أساس عدم وجود الادلة إلا أن السلطات لم تطلق سراحها حتى ٦ أيلول/سبتمبر الماضي .

لقد اتخذت هيلدا اثناء فترة اعتقالها الخطوات اللازمة لرفع دعوى ضد رجال الجيش الذين كانوا قد قاموا بالاعتداء عليها جنسياً واغتصابها . وعقب إطلاق سراحها سعت بجرأة وشجاعة الى متابعة سير الدعوى المذكورة بمساعدة منظمات النساء المحلية مؤمنة بأن ما تقوم به سيعمل على وضع حد لما ذكرته التقارير من تعرض السجينات السياسيات الى الاعتداءات الجنسية عليهن بشكل واسع .

لقد أضطرت الى الانتقال الى منزل آخر كل شهر خوفاً من الرجال المجهولين الذين قاموا بالاعتداء عليها ولذا فقد كان من المستحيل عليها التعرف على هوياتهم بسبب عدم قيام السلطات العسكرية بالتعاون معها لتحقيق هذا الهدف .

وفي كانون الاول /ديسمبر ١٩٨٣ قام وزير الدفاع القومي بابلاغ محاميها بانه لم تتوفر أدلة كافية لتقديم دعواها الى المحاكم .

على الرغم من أن هيلدا لا ترغب بعد الان في متابعة سير دعواها بشكل فعال بنفسها ، إلا انها ترغب في إبقاء الدعوى مفتوحة وتأمل أن تؤدي الضغوط على الصعيد المحلي والدولي الى قيام السلطات بالاقتصاص من الرجال الذين إعتدوا عليها .

يرجى أن تبعث برسائل تتسم بالكياسة تحث فيها على :

● اجراء تحقيق نزيه في المزاعم القائلة بتعرض هيلدا نارسيسكو الى المعاملة السيئة وتقديم المسؤولين عن الافعال المذكورة الى المحاكمة .

● وتحث السلطات على اصدار تعليمات صريحة الى أجهزة الامن الفلبينية مفادها ان السلطات لن تسمح باستخدام وسائل التعذيب والمعاملة السيئة في اي حال من الاحوال .

ابعث برسائلك على العنوان التالي :

President Ferdinand E.Marcos/ Malacanang Palace-Metro Manila Philipines :

وكذلك على العنوان التالي :

MR . Juan Ponce Enrile/Minister of National Defence/Ministry of National Defence/Camp Emilio Agwinaldo/Ouezon City/Metro Manila/Philippines .

من الاتحاد السوفييتي : أنا تشيرتكوف / تبلغ أنا تشيرتكوف من العمر ٥٧ عاماً ولا تزال محتجزة في مستشفى طاشقند الخاص للعلاج النفسي منذ ١٩٧٣ وذلك بسبب معتقداتها الدينية . وقد تلقت بشكل متكرر حقناً من عقار السلفازين الذي يستخدم في الاتحاد السوفييتي كعقار لمعالجة الاضطرابات النفسية .

تنتمي أنا تشيرتكوف الى عضوية جناح منشق عن الكنيسة المعمدانية والذي لا تعترف السلطات السوفيتية به رسمياً . ولقد حرمتها السلطات من السكن في منزل اعتيادي في المار آتا وتعرضت للاضطهاد لعدة سنوات بسبب معتقداتها الدينية قبل ادخالها الى مستشفى خاص للعلاج النفسي في ١٩٧٣ . ولا تخصص مثل هذه المستشفيات بصورة رسمية إلا للاشخاص الذين « يشكلون خطراً إستثنائياً على المجتمع » . ولا تتوفر اية أدلة على ان هيلدا شكلت مثل هذا التهديد في اي وقت من الاوقات .

واصلت منظمة العفو الدولية طوال سنين عديدة تلقي تقارير عن تعرض سجناء الرأي الى المعاملة السيئة في مستشفيات العلاج النفسي حيث يرغمون على تناول كميات مفرطة من العقاقير التي تسبب الالام وتفقد السجين إحساسه بالزمان والمكان دون وجود مبرر طبي لذلك .

وعلى الرغم من أن النيابة العامة مسؤولة قانونيا عن الاشراف على مثل هذه المستشفيات إلا أنه ليس بمقدور نزلائها من الناحية العملية تقديم شكاوى حول المعاملة السيئة التي يتلقونها فيها ، ولا يسمح لهم بكتابة الرسائل إلا بموافقة الاطباء . وتفرض رقابة على كافة الرسائل . وقد تم إنزال العقاب بالعديد من النزلاء بسبب قيامهم بوصف أوضاعهم في مذكراتهم أو في رسائل أفلحوا في تهريبها الى الخارج . وهم معرضون لتلقي المعاملة السيئة بشكل عشوائي كما أنهم عاجزون تماماً عن القيام بأي احتجاج بسبب احتجازهم محاطين بالتكتم والسرية في مؤسسات تقع غالبا في مناطق نائية تجعل من الصعب على أقارب النزلاء وذويهم القيام بزيارات منتظمة اليها .

يرجى أن تبعث رسائل تحث فيها على ما يلي :

● اطلاق السراح العاجل وغير المشروط لأنا تشيرتكوف باعتبارها أحدى سجينات الرأي .

● التعبير عن قلقك حول الحجز الاجباري لسجناء الرأي في مستشفيات العلاج النفسي والحث على اطلاق السراح العاجل وغير المشروط لكافة هؤلاء السجناء .

ابعث برسائلك على العنوان التالي :

The Director of Tashkent Special Psychiatric Hospital/Ms I.L. Andryakova/SSSR/Uzbekskaya/SSR/7000589 . Tashkent/Uchr . UYa —64/ 12 —1/ Spetsialnaya Psikhiatricheskaya bolnitsa, Nachalniku Andryakovoy I .L .

وكذلك على العنوان التالي :

The Procurator of the Uzbek Republic-Mr . Aleksei Buturlin/SSSR/Uzbekskaya SSR/G . Tashkent/Respublikanskaya Prokuratura/ Prokuroru/ Burikhodzhayevu .

من البرازيل - راكيل كانديدو إي سيلفا / ألقى القبض على راكيل كانديدو إي سيلفا وهي عضو منتخب في احد مجالس المدن ، وتعرضت للتعذيب عقب محاولات قام بها رجال الشرطة العسكرية تستهدف إجلاء ما يزيد على ٢٠٠٠ فلاح من ارض متنازع عليها في الدورادو في بورتو فيلو في ١٨ آذار / مارس ١٩٨٤ .

أقتيدت راكيل الى مركز الشرطة المركزي حيث أفادت مزاعم أن أحد الاطباء واربعة من رجال الشرطة قاموا بالاعتداء عليها . بعدها وجهت تهمة إليها ورفضت السلطات إطلاق سراحها بكفالة واقتادتها الى مركز الشرطة الثالث . وفي ١٩ أيار/مايو الماضي هددوا باغتصابها وتعرضت للضرب وأحرقت قدماها بالسجائر المشتعلة قبل نقلها الى الثكنات الرئيسية التابعة للشرطة العسكرية وهي تعاني من الحمى ووجود الدم في بولها .

وفي ٢٠ من الشهر نفسه مثلت أمام قاض محكمة فارا الجنائية الثانية وقام بفحصها أحد الاطباء ونقلت الى مستشفى دي بيس في بورتو فيلو حيث كشفت التحليلات الطبية التي أجريت لها أنها تعاني من تزحزح الكلية نتيجة للضربات الشديدة التي تلقتها على جانبها .

وفي مطلع شهر حزيران/يونية الماضي تلقت المزيد من العلاج الطبي في مستشفى دي سيرفيدور بابليكو ميونيسبال في ساوبولو . وفي ١٤ من الشهر نفسه استنكرت بشكل علني المعاملة السيئة التي تلقتها أمام المجلس البلدي في ريودي جانيرو .

البقية على صفحة ٤

تتمة المنشور على صفحة ٣

يشيع استخدام وسائل التعذيب في البرازيل وتستخدم هذه الاساليب غالباً في مراكز الشرطة في مناطق العواصم الكبرى لمدن ساوبولو وريودي جانيرو وذلك لغرض انتزاع اعترافات موقعة من الاشخاص المشتبه بهم .

اما في المناطق الريفية فيستخدم التعذيب غالبا ضد الهنود والفلاحين الذين يبدون مقاومة لمحاولات مالكي الاراضي ومن يستأجرون من الرجال المسلحين التي تستهدف إجلاءهم عن أراضيهم .

وبالرغم من تكرر ورود المزاعم المدعومة بالوثائق والادلة حول استخدام التعذيب فان المعلومات المتوفرة لدى منظمة العفو الدولية تشير الى أن السلطات البرازيلية لم تقم بادانة إلا عدد قليل من مسؤولي جهاز الشرطة بتهم استخدام وسائل التعذيب والمعاملة السيئة ضد المعتقلين .

يرجى أن تبعث برسائل تتسم بالكياسة تحث فيها على ما يلي :

● اجراء تحقيق نزيه في المزاعم القائلة بتعرض راكيل كانديدو اي سيلفا الى التعذيب ومحاكمة اي شخص مسؤول عن ذلك .

● وكذلك حث السلطات على أصدار تعليمات صريحة الى كافة اعضاء اجهزة الامن مفادها انها لن تسمح باستخدام التعذيب في أي حال من الاحوال .

ابعث برسائلك على العنوان التالي :

President da Republica Federativa do Brasil / Presidente/General Joao Baptista Figueiredo/ Gabinete do Presidente/Palacio do Planalto/70 .000 Brasilia D .F . Brasil

والى العنوان التالي :

Sr . Ibrahim Abi — Ackel/Ministro da Justica/Ministeria da Justica/Esplanada dos Ministerios/Bloco B/ 70 .000 Brasilia D .F . / Brasil

---

باكستان : تتمة المنشور على صفحة ٢

.... شهرين في احدى الزنزانات مع امرأة اخرى .

وبدأت عملية استجوابها بعد مضي شهر على احتجازها . وأخبرت رجال الاستجواب بان ليس لها نشاط سياسي الا انهم رغم ذلك عرضوا عليها قائمة باسماء عدد من الاشخاص وطلبوا منها تزويدهم بمعلومات عن نشاطاتهم .

لقد قام باستجوابها خلال فترة الخمسة عشر يوما الاولى ضباط شرطة من الذكور العاملين في فرع مكافحة الجرائم وبعد ذلك تولى عملية الاستجواب مسؤولات من النساء .

لقد حرمن من النوم لمدة ٤٨ ساعة وهددوها بتجريدها من ملابسها وبمعاملة ذويها بنفس الاسلوب بحضورها . وقد تعرضت كذلك الى الضرب . وبما انها تعاني من ارتفاع ضغط الدم فقد أغمي عليها عدة مرات .

واستمر استجوابها لما يقرب من ثلاثة اشهر بعدها نقلت الى سجن كوت لاخبات وبعد مضي ثلاثة اشهر على وجودها هناك ، اطلقت السلطات سراحها .

وعلى الرغم من كل ما حدث فان على السجينتين المذكورتين المثول امام احدى المحاكم العسكرية مرة كل اسبوعين رغم ان السلطات لم توجه لهما اية تهم بشكل رسمي .

لقد عانت عائلتا السجينتين المذكورتين الكثير من المتاعب بسبب قيام السلطات بسجنهما . فقد انفصلت السجينة الاولى عن زوجها والقي القبض على ولدها المعاق جسديا ووالدها الذي توفى مؤخرا في فترات مختلفة وأحتجزا كرهائن . اما ابنة السجينة الثانية والتي كان من المقرر اتمام مراسيم زواجها في نفس الوقت الذي القي فيه القبض على امها ، فقد رفضت عائلة الرجل التي كانت ستزف اليه المضي في اتمام الزواج عندما علمت بخبر القاء القبض على امها لأسباب سياسية .

ما تستطيع انت ان تفعله ...

١ - اكتب الرسائل الثلاث المطلوب منك ارسالها نيابة عن الضحايا الثلاث من النساء اللاتي وردت قضاياهن في صفحة قضايا المناشدة في هذا الملف وارسلها على العناوين المذكورة او ابعثها الى السفارات المعنية في بلدك .

٢ - يرجى ان تبعث برسائل ثلاث اخرى الى العناوين المذكورة تعرب فيها عن قلقك بشكل عام حول التقارير التي تفيد باستخدام وسائل التعذيب والمعاملة السيئة في البلدان الثلاثة المذكورة .

● اذكر في هذه الرسائل ان هيئة الامم المتحدة قد حظرت استخدام التعذيب في جميع الاحوال .

● يرجى ان تحث الحكومات على اظهار معارضتها التامة لاستخدام التعذيب وابلاغ كافة المسؤولين عن تنفيذ القوانين بانها لن تسمح باستخدامه .

● ويرجى ان تحثها ايضا على القيام باعادة النظر بشكل منتظم في اجراءات الاعتقال والاستجواب وكذلك السماح بالزيارات التفتيشية المنتظمة التي تقوم بها هيئات مستقلة الى مراكز الاعتقال .

● وحثها على القيام باجراء تحقيقات نزيهة وفعالة في كافة الشكاوي والتقارير المتعلقة بالتعذيب وباذاعة نتائج مثل هذه التحقيقات .

٣ - ابعث بنسخ من هذا الملف الى المنظمات النسائية ونقابات العمال والمؤسسات الدينية ومنظمات الممرضات في بلدك تحث بها على نشر المعلومات الواردة فيه واتخاذ الاجراءات اللازمة .

٤ - ابعث بنسخ من هذا الملف الى المجلات النسائية وقدم اقتراحا الى رئيسات تحرير هذه المجلات لنشر موجز لهذا الملف ليطلع عليه قارئاتهن .

لقد كنتم معي طوال هذه الاعوام....

لقد اصدرت محكمة عسكرية في اورغواي حكما بالسجن على ليليان سيليبيرتي في ١٩٨١ . وكانت قد اختطفت من منزلها في المنفى في البرازيل ووجهت اليها تهمة زائفة هي محاولة الدخول الى اورغواي بطريقة سرية وهي تحمل منشورات تستهدف « التخريب » وذلك عقب قيام رجال الامن بادخالها البلاد بشكل غير قانوني .

وفي آب/اغسطس ١٩٨٠ قامت منظمة العفو الدولية باجراء مقابلة مع احد الجنود الهاربين من جيش أروغواي يدعى هيوغو وولتر غارسيا ريغاز الذي اعترف باشتراكه في عملية اختطاف ليليان وبعد ذلك تعذيبها .

وقد تم ايضا اختطاف طفليها معها وهما كاميلو الذي يبلغ من العمر ٨ اعوام وفرانسيسكا التي تبلغ الثالثة من العمر وقد قامت بالتوقيع على اعتراف مزيف وذلك بغية تأمين اطلاق سراحهما . بعدها احتجزتها السلطات في احدى الثكنات العسكرية وقامت بتعذيبها .

لقد تبنت منظمة العفو الدولية قضيتها باعتبارها احدى سجينات الرأي وكانت قد تولت متابعة قضيتها مجموعة تابعة للمنظمة في ايطاليا والتي عملت بشكل متواصل نيابة عنها حتى تم اطلاق سراحها في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣ بعد اكمالها حكم السجن الصادر بحقها . وتعتقد المجموعة المذكورة ان الجهود التي قامت بها ساعدت على اتخاذ السلطات قرارا بتقليص مدة حكم السجن الصادر عليها . فقد حكم القضاة عليها بالسجن لمدة خمس سنوات بدلا من الحكم الذي طالب به المدعي العام وهو السجن لمدة عشر سنوات .

وبعد مضي شهر واحد على ذلك ، كتبت ليليان الى المجموعة المذكورة في ايطاليا قائلة : « **لقد كنتم معي طوال هذه الاعوام تواصلون عملكم بتفان رافقني خلال أسوأ اللحظات ومنحني القوة والسرور** » .

« **اتذكر بوضوح الاحاسيس التي انتابتني عند عودتي الى زنزانتي عقب احدى الزيارات التي كنت اتلقاها كل اسبوعين وكانت المرة الاولى التي اتحدث فيها الى انسان آخر بعدما علمت عن الرسائل التي بعثتموها . ان التضامن الذي يجري التعبير عنه عبر المسافات النائية يمنحني القوة والايمان في وحدتي ويساعدني على مواجهة وسائل الكبت والقهر وذلك عن طريق ابقاء استقامتي كانسانة والقيم الاساسية المرتبطة بها سليمة مصانة ...** » .